



السلطين نتاجها

العثمانيون تاجروا بالبشر ودعموا "العبودية"

عملت الدولة العثمانية على إحياء تجارة الرقيق والجواري وإعادة فتحها إلى الواجهة من جديد، بعد أن حارب الإسلام بإنسانيته هذه التجارة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، يُفسر ذلك شغف العثمانيين بالرقيق والجواري، لذا عملوا على إنعاش سوق النخاسة، وعُدَّ للعبودية طفرة واضحة في فترة استعمارهم للمجتمع العربي والإسلامي.

اعتادوا الضرب والتهكم والسخط ضد الرقيق.

يُعدُّ السلطين العثمانيون الأشد حُرصًا على الإكثار من طبقة الموالى والجواري، باعتبار أنهم كانوا يمثلون أهل الخدمة في قصورهم، ويكلفون بمهامهم، لذا شجع العثمانيون قرصنة الرقيق في جميع البلدان على أعمالهم المنافية للإنسانية، باستقبال كل ما يرددهم منهم من رقيق، لذا تسابق هؤلاء القرصنة على النشاط في الهجوم على السواحل وسرقة الفتيات والفتيان للفوز بالمال العثماني الذي ينتظرهم في إسطنبول والمناطق التي يتركز فيها سوق النخاسة تحت رعاية الولاة العثمانيين.

وقد تأثرت التركيبة والتراتبية في قصور العثمانيين، حيث أصبحت نتاجًا كاملاً من الرقيق والمهجنين، باعتبار أن السلطين في الغالب أبناء جواري، ويتزوجون من الجواري، وبالتالي أصبح الأمر بالنسبة لهم بمفهوم مختلف، باعتبار العبودية باتت أصلًا من أصول الترتيب الاجتماعي لديهم. لذا من النادر جدًا أن يتزوج السلطين زواجًا طبيعيًا لبناء أسرة ملكية، إنما الأصل في ذلك ينطلق من أن أبناءهم نتاج التسري بالجواري، ومن ثمَّ فإن سلطينهم في أساسهم يعتبرون في الترتيب الطبقي عبيدًا.

أنعشوا "النخاسة" لمردودها الاقتصادي على خزينتهم.

لم يكن الرقيق والجواري فئات أو عناصر في عصر الدولة العثمانية، وإنما كانوا في بعض المدن يشكلون طبقة اجتماعية ونسبيًا له قوانينه ومراتبه وتفصيله العميقة، ففي مدينة القدس بلغت جنسيات الذين وفدوا إليها إبان الاستعمار العثماني 35 جنسية من جميع البلدان من إفريقيا وآسيا وأوروبا وآسيا الوسطى، وغدت بعض الأماكن تُسمى بهم نسبة لكثرة بيع الجواري فيها، مثل: محلة العبيد، وعر العبيد وغيرهما من الأماكن التي كان يباع ويشترى فيها الرقيق والجواري.

كشفت معطيات التعاطي مع الرقيق في العصر العثماني مدى تهَم السلطين وشغفهم بالعبودية وانتهاك حقوق الإنسان، ويؤكد ذلك كمية الحقد والظلم في نفوس العثمانيين تجاه الإنسانية، وتعطي انطباعًا سلبيًا عن عدم قيامهم بمحاربة المتاجرة بالبشر والعمل المؤسسي الجاد على تجفيف منابع الرق الذي يُعدَّ وصمة عار في جبين الإنسانية.

لم يكبح العثمانيون جماح الرق والمتاجرة بالبشر، أو سن قوانين للتخفيف من هذه الظاهرة غير الإنسانية، خاصة أنها كانت مُغرية للعائدات الضريبية التي يأخذها العثمانيون من أسواق النخاسة عند بيع الرقيق والجواري من مردود اقتصادي لدولتهم، ذلك الأمر الذي يوحى بفلسفة العبودية التي تنتهجها الدولة العثمانية، وكأن التلذذ باستعباد الإنسان أصبح هواية ترعاها بشكل رسمي.

ضُرب بحقوق الإنسان عرض الحائط، وباتت الكرامة الإنسانية على المحك، بيعت الجواري بطريقة مهينة، وربما تباع الجارية بما فيها من عيوب ومرض، كالحمل والجذام والبرص، وغيره من العيوب والأمراض، دون معالجتها كإنسانة.

تعدم الإنسانية حين يباع الرقيق والجواري في أسواق النخاسة، فاستُغلت هذه الشريحة بصورة بشعة في مهن قاسية، وفي أغراض مهينة، فكان الرقيق والجواري يتعرضون لأبشع المعاملات اللاأخلاقية، والاعتداءات الجسدية والجنسية، دون رحمة أو خوف من أي عقاب، ربما يصل الأمر في أحيان كثيرة إلى القتل، خاصة أنه ليس هناك أي حماية لهم من قبل العثمانيين تردع المعتدين والمستغلين لهم.

كما أن العثمانيين كلّفوا الجواري بامتهان مهن شاقة ومتعبة، بلا رحمة ولا هوادة؛ فكانوا يجعلونهم في مهن الاحتطاب ونقله على الدواب، والزراعة والحراث، والخدمة المنزلية، ومن تقصر في أداء عملها تتعرض للسخط والتهكم والضرب وربما يعرضها للبيع في سوق النخاسة عقابًا وتنكيلًا.

1) غالب عربيات، "الرقيق والجواري في القدس العثمانية"، (مجلة المنارة، المجلد (23)، العدد(4)، 2017م).

2) عبدالسلام الترماني، الرق ماضيهِ وحاضرهِ، ط3 (دمشق: دار طلاس، 1997).

3) لورنس نادر، وضع الرقيق في الولايات العربية أثناء العهد العثماني 1188-1273 هـ/1774-1856م، (رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، 2012).